كلية الحقوق

قسم القانون العام

الرقابة المالية والإدارية

ودورها في الحد من الفساد الإداري

(دراســة تطبيقية مقارنــة)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

من الباحث

أحمد مصطفى أحمد صبيح

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د / محمد أنس قاسم جعفر (رئيساً)

أستاذ القانون العام – كلية الحقوق- جامعة بني سويف ومحافظ بني سويف الأسبق

أ.د / عمر حلمي فهمي محمد (مشرفاً و عضوا)

أستاذ القانون العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس- وعميد الكلية الأسبق.

أ.د / ربيع أنور فتح الباب (مشرفاً و عضوا)

أستاذ القانون العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس- ووكيل الكلية الأسبق.

أ.د / محمد سعيد حسين أمين (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

١٤٣٦هـ - ٢٠١٤ م

كلية الحقوق

قسم القانون العام

صفحة العنوان

اسم الباحث: أحمد مصطفى أحمد صبيح

اسم الرسالة : الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري (دراسة تطبيقية مقارنة)

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

القسم : القانون العام

الكلية: الحقوق.

الجامعة: جامعة عين شمس.

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠١٤

كلية الحقوق

قسم القانون العام

رسالة دكتوراه

اسم الباحث: أحمد مصطفى أحمد صبيح

اسم الرسالة : الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري (دراســـــة تطبيقية مقارنـــــة)

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د / محمد أنس قاسم جعفر (رئيساً)

أستاذ القانون العام – كلية الحقوق- جامعة بني سويف ومحافظ بني سويف الأسبق

أ.د / عمر حلمي فهمي محمد (مشرفاً و عضوا)

أستاذ القانون العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس- وعميد الكلية الأسبق.

أ.د / ربيع أنور فتح الباب (مشرفاً و عضوا)

أستاذ القانون العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس- ووكيل الكلية الأسبق.

أ.د / محمد سعيد حسين أمين (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

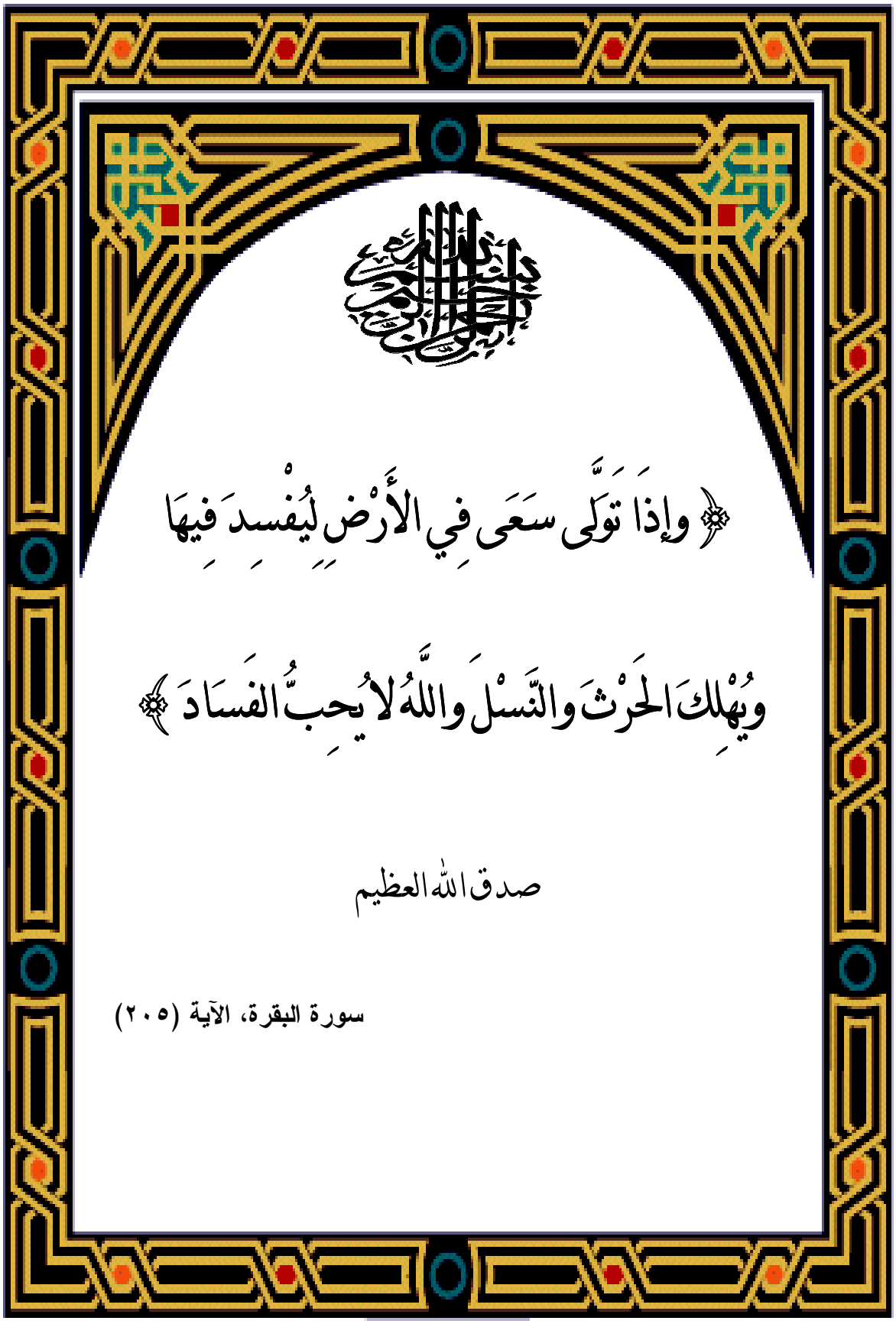

﴿ وإذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا

وَيُهْلِكَ الحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة، الآية (٢٠٥)

اهـــداء

إلى أمي وأبي اللذين ذابا حناناً وكفاحاً من أجل أولادهما – رحمهما الله عز وجل – وطيب ثراهما وجزاهما عني خير الجزاء وجعل لهما جنـــــــــــــــات الفردوس نزلاً.

شكر وتقدير

أود في البداية أن أسجد لله رب العالمين شاكراً، الذي أعانني وأمدني بالصبر وشملني بتوفيقه حتى خرجت الرسالة إلى النور، وأن فضل الله قد تجلى في أن جعل الحكم عليها بيد علماء أجلاء من أفضل رجالات القانون.

يقول الله عز وجل بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ " **وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ** "[1] صدق الله العظيم.

إن من أمانة المسلم أن يعترف بالجميل لكل صاحب فضل عليه عملاً بحديث سيد الخلق سيدنا محمد ﷺ حيث قال "من أوتى معروفاً فليذكره فمن ذكره فقد شكره، ومن كتمه فقد كفره"[1]، وفي حديث آخر "من لم يشكر الناس لا يشكر الله"[1] صدق رسول الله ﷺ.

وبلسان شاكر، ونفس راضية وقلب ملئ بالحب والعرفان أقول : لقد ضل من أنكر إمامه أو تعالم ونسى فضل معلمه، ولما كان الوفاء ذكر أهل الفضل وعدم بخس حقهم والتنكير لجميل صنعهم، فلا يسعنى إلا أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان بالجميل وأجل عبارات الثناء والتقدير للعالم الجليل والناصح الأمين أستاذي الفاضل **الأستاذ الدكتور / عمر حلمي فهمي محمد** أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة عين شمس والعميد الأسبق، على تفضل سيادته باختيار الموضوع وقبول الإشراف على الرسالة، والذي سار معى على الطريق حتى تجسد كيان هذا البحث ورسخت دعائمه وتبلورت معالمه، فقد أضفى بقبول سيادته الإشراف على هذه الرسالة رونقاً، ومنحنى وسام شرف أرجو أن أكون أهلاً له.

هذا العالم الجليل، الذي رأيتهُ عظيماً في تواضعه، كبيراً في ترفعه، أميناً في نصحه، صادقاً في إرشاده، نموذجاً لقول رسول الله ﷺ "إن لله عباداً أختصهم بقضاء حوائج الناس، حببهم في الخير وحبب الخير إليهم، إنهم الأمنون من عذاب الله يوم القيامة"[1] صدق رسول الله ﷺ.. فإلى الله أتوجه بالدعاء أن يمنحه الصحة والعافية والسعادة، والعمر المديد وأن يجزيه عنى خير الجزاء، إنه عز وجل جواد كريم.

كما أتوجه بوافر شكري وعظيم أمتناني لأستاذي الجليل **الأستاذ الدكتور/ ربيع أنور فتح الباب** أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة عين شمس والوكيل الأسبق، على تفضل سيادته وتكرمه قبول المشاركة في الإشراف على الرسالة، رغم ضيق وقته، فكان لي نعم المعلم والموجه والمرشد الأمين، فله منى خالص شكري، وعظيم تقديري، ولا يسعنى إلا أن أتوجه بالدعاء إلى الله عز وجل أن يمنحه الصحة والعافية والعمر المديد وأن يجزيه عني خير الجزاء إنه عز وجل جواد كريم.

وإذا كان الكلام – في بعض الأحيان – بليغاً فقد يكون الصمت أبلغ، حينما يوافق عالماً جليلاً وفقيه دستوري ورع، وجهبذ من جهابذة القانون العام في عالمنا العربي المعاصر، نال شرف المساهمة في وضع دستور جمهورية مصر العربية (٢٠١٤) عضو لجنة الخبراء العشرة لإعداد الدستور، الفقيه الدستوري المستنير الفذ **الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين فوزي محمد فرج** أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة المنصورة لتفضل سيادته بقبول رئاسة لجنة الحكم على تلك الرسالة، على الرغم من ارتباطاته العلمية الكثيرة، ولم يبخل علينا بوقته وعلمه، فله مني أسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان وجزاه الله عني خير الجزاء، إنه عز وجل جواد كريم.

كما أتوجه بوافر شكري وعظيم أمتناني وتقديري إلى العالم الجليل والفقيه الدستوري الورع أستاذي الفاضل **الأستاذ الدكتور/ محمد سعيد حسين أمين** أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة عين شمس ورئيس قسم القانون العام، على تفضل سيادته وتكرمه قبول المشاركة في لجنة الحكم على الرسالة، رغم كثرة مشاغله، وثقل أعبائه العلمية والإدارية ومسئولياته المتعددة، ولا شك أن مشاركته هذه سوف يضفى عليها ثراء وعمقاً، فقد آثر العطاء الذي أعتاد عليه من طيب أخلاقه، أسأل الله عز وجل أن يديم عليه سابغ فضله، وعميم إحسانه وأن يمنحه الصحة والعافية والعمر المديد وأن يجزيه عني خير الجزاء ، إنه جواد كريم.

الباحث

المقدمة

يعتبر الجهاز الإدارى للدولة الدعامة الأساسية التى تقوم عليها جهود التنمية الشاملة وإعادة البناء، فهو الأداة التى يستطيع النظام السياسى فى الدولة أن يتغلغل فى المجتمع من خلاله لتطبيق السياسات والخطط المتفق عليها كأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[١]. وفى سبيل قيام هذا الجهاز بدوره هذا كان لابد أن يزود بكثير من السلطات وكان من الضرورى أن يخضع لرقابه متكاملة تكفل حُسن قيامه بأعماله والتزامه بما هو محدد له من أهداف.

والرقابة تهدف إلى فاعلية النشاط الإدارى، ومن ثم الحفاظ على الحقوق المالية للدولة والحد من مظاهر الإسراف فى الإنفاق الحكومى فضلاً عن التأكد من سلامة الإجراءات لذلك الإنفاق، ومن حيث توافقها مع القواعد القانونية من ناحية وتحقيقها لأكبر عائد ممكن من ناحية أخرى.

والرقابة فى حد ذاتها ليست وليدة نظم الدولة الحديثة بل هى ظاهرة تلازم تجمع الأفراد. وترجع نشأتها إلى نشأة الدولة وملكيتها للمال العام وإدارته نيابة عن الشعب. ومن ضمن أركان الدولة الحديثة الرقابة المالية والإدارية والتى تحتل مكاناً هاماً بين التخطيط والتنظيم والتوجيه ويرتبط كل منها بالآخر ارتباطا وثيقاً[٢].

ولقد حظي موضوع الرقابة فى الآونة الأخيرة بمزيد من العناية والاهتمام بعد أن وصل الجهاز الإدارى إلى مرحلة الفساد المؤسسى لدرجة أصبح فيها الجهاز الإدارى مصدراً لتعاسة واكتئاب المتعاملين معه وضعف

---

(١) د. عادل محمد محمد عبدالرحمن: الفساد الإداري – دراسة ميدانية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٥٠٢، إبريل ٢٠١١، ص٣٥١.

(٢) د. عوف محمد الكفراوي: الرقابة المالية النظرية والتطبيق، مطبعة الانتصار،الإسكندرية،٢٠٠٣، ص١٢.

ثقتهم به وتراجع انتمائهم وولائهم للأنظمة التى تعتمد عليه لذلك فقد وضعت أغلب الدول والمنظمات العالمية ضمن أهم أولوياتها مقاومة الفساد فأحدثت مؤسسات وأجهزة رقابية مختصة وسنتْ قوانين ذات طابع وقائى وكذلك ذات طابع زجرى وجعلت للمال العام حرمة كبيرة تفرض على كل متصرف فيه صيانته والحفاظ عليه وأخضعت التصرف فيه إلى عدة إجراءات، وإلى مراقبة من طرف عدة أجهزة إدارية وقضائية وتشريعية تلك الرقابة التى تأخذ صوراً عديدة، فهى قد تكون رقابه داخلية أو خارجية عن نطاق الإدارة، أو تكون عن طريق أجهزة متخصصة فى هذا الأمر.

ولا أحسب أن قضية مهمة من قضايا الشأن العام في مصر، يمكن أن تحتل مكانة متقدمة على قضية مكافحة الفساد في هذا البلد العريق، وفي هذا الوقت بالذات، فهي قضية ذات أولوية قصوى وضرورة ملحة[١].

ولقد حرصت مصر على المشاركة في الاجتماعات التحضيرية لوضع وصياغة نصوص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد – إيماناً منها بأهمية مكافحة الفساد والتزاماً بالإسهام في الجهود الدولية في هذا المجال – ثم وقعت عليها في ٢٠٠٣/١٢/٩، وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧ لسنة ٢٠٠٤ بشأن انضمام حكومة جمهورية مصر العربية لهذه الاتفاقية بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٣، وتم إيداع وثيقة التصديق على الاتفاقية في ٢٠٠٥/٢/٢٥ بالمقر الرسمي للأمم المتحدة[٢].

---

(١) د. حسام فرحات أبو يوسف: مكافحة الفساد قراءة في بعض أحكام القضاء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز العقد الاجتماعي، وحدة البحوث والمتابعة والحوكمة، ٢٠١٠.

(٢) وقد وافق مجلس الشعب المصري بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٠م على قرار رئيس جمهورية مصر العربية بشأن التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نشرت في الجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٢/٨م.

لقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن الفساد المالي والإداري واتخذت تقارير منظمات النزاهة والشفافية الوطنية والدولية مكاناً متقدماً في اهتمامات المواطن العادي ناهيك عن الجهات الأكاديمية والبحثية والقيادات السياسية والاجتماعية، ولعل الظاهرة السالبة الوحيدة التي يكاد يجمع عليها الناس وتعاني منها كل الدول وحتى المؤسسات الدولية هي ظاهـــرة الفساد[١].

ومع خطورة الظاهرة وتدميرها للحرث والنسل، فإن تقارير منظمة الشفافية العالمية تشير إلى أن الجهود لمحاربتها لم تكن كافيـــة ولم تكن فاعلة وذلك لتنوع أساليب الفساد وتشعبها والقدرة على إخفاء تلك الممارسات[٢].

وتؤكد الأدلة أن الفساد يضر بالفقراء على نحو متفاوت، ويعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية والتنمية البشرية من خلال تقليل فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية وتحويل الموارد بعيداً عن الاستثمار في البنية الأساسية، والمؤسسات والخدمات الاجتماعية. ويقوض الفساد أيضاً الديمقراطية والحكم الرشيد وحكم القانون ويؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان، وتشويه الأسواق، والانتقاص من جودة الحياة، ويسمح بازدهار الجريمة المنظمة والإرهاب وغيرها من الأخطار التي تهدد أمن الإنسان[٣].

ولا يعتبر الفساد بأي حال من الأحوال قضية جديدة، ولكنه برز كقضية عالمية مؤخراً مع نهاية الحرب الباردة وتسارع وقع واتساع المسيرة الديمقراطية والتكامل الاقتصادي الدولي وامتداد نطاقهما. غير أن الفساد عمل في بعض أنحاء العالم على إبطاء هذا الاتجاه، بل وبقلب وجهته رأساً على عقب[٤].

---

(١) د. حسام فرحات أبو يوسف: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تقييم التنفيذ وتحليـــل الفجوات في الحالة المصرية، مركز العقد الاجتماعي، سنة ٢٠١٠، ص٧.

(٢) د. فريد محرم: الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري ــ ورشة عمل ــ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، اسطنبول، تركيا ١٦ : ١٩ يونيو ٢٠١٣.

(٣) إدماج مكافحة الفساد في التنمية، مذكرة تطبيقية حول مكافحة الفساد، برنـــامج الأمـــم المتحدة الإنمائي، ديسمبر ٢٠٠٨.

(٤) كيمبرلي آن اليوت، الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة محمد جمال إمام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٠.

وبالتالي فمن غير المستغرب أنه في فترة ما بعد الحرب الباردة وفي أعقاب ظهور العولمة، زادت الأطراف المعنية الدولية (الشركات ومجموعات حقوق الإنسان، المؤسسات متعددة الأطراف والتكتلات الأمنية الإقليمية من بين آخرين) ضغطها على البلدان النامية والمتقدمة لاحتواء الفساد، وتجنب اهتراء المؤسسات العامة، وتفاقم الفقر، الأمر الذي يعوق التنمية المستدامة، ويؤثر بتداعياته على البلدان المجاورة(١).

وعلى المستوى الدولي يؤدي الفساد إلى تشويه التجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية(٢).

وتهدف هذه الدراسة إلى كشف الأساليب القديمة والمحدثة التي يتبعها الفاسدون والمفسدون وكيفية كشفها ومواجهتها وتلعب الرقابة المالية والإدارية ــ أجهزة وتقنيات ــ دوراً محورياً في كشف هذه الممارسات والحد منها إذا توافرت الإرادة السياسية والتشريعات الرادعة.

المشكلة البحثية :

على الرغم من الإدراك الحكومي المبكر لتفاقم مشكلات الفساد في الجهاز الإداري للدولة، وعلى الرغم من التحرك الحكومي على المستويات التشريعية والتنظيمية لمكافحة الفساد ومحاصرته، من خلال الأجهزة الرقابية المتعددة وبمعونة الجهازين التشريعي والقضائي، إلا أنه يلاحظ استشراء ظاهرة الفساد الإداري في مصر وتغلغلها في الجهاز الإداري للدولة، الأمر الذي يحتم تضافر الجهود لمجابهتها والوصول إلى النتائج المرجوة التي تؤمن الوطن من هذه الظاهرة. فالفساد لم يعد أمراً خافياً أو سراً يوصف بجرائم تحت الأرض، كما كان في الماضي، بل أصبح حقيقة معلنة بأرقام واقعية مثبت(٣).

---

(١) الفساد والتنمية، مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر، تحقيق أهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ديسمبر ٢٠٠٨.

(٢) في تفصيل ذلك انظر الموقع الإلكتروني لمنظمة الشفافية الدولية
http://www.transparency.org

(3)Transparency International, Annual Report on Corruption around the World 2006.

لذلك فإنه من المهم جداً ضبط المخالفات المالية والإدارية والتقصير في الأداء الوظيفي في الأجهزة الإدارية بالدولة والتي تتخذ أشكال متنوعة تؤثر على الأداء الإداري وتتسبب في عدم استخدام الموارد المتاحة بصورة صحيحة، ونتيجة لذلك تتراجع مقدرة هذه الأجهزة في تحقيق أهدافها المستقبلية فأين دور الأجهزة الحكومية الرقابية في الحد من الفساد الإداري ومحاولة إيجاد الحلول اللازمة لمكافحتها ؟

أيضاً لم يعد الفساد مسألة محلية وإنما ظاهرة تتخطى الحدود القومية وتؤثر على جميع المجتمعات والاقتصاديات مما يجعل التعاون الدولي لمنعها والسيطرة عليها أمراً لازماً(١).

أهداف الدراسة :

لا تستهدف الدراسة تحديد ما إذا كانت مصر تعاني من مشكلات الفساد الإداري من عدمه، أو تحديد حجم الفساد الإداري في مصر فذلك أمر بات من المسلمات في الحالة المصرية(٢).

وإنما تتمثل أهداف الدراسة، من منظور تحليل السياسات العامة فيما يلي:

١- وضع تعريف محدد، واضح الأبعاد، جامع مانع، لمصطلح الفساد الإداري.

٢- معرفة الأسباب التي أدت إلى انتشار مظاهر الفساد الإداري داخل الجهاز الإداري للدولة رغم وجود رقابة مالية وإدارية من عدة جهات رقابية.

٣- تحليل مفهوم وماهية الرقابة المالية والإدارية التي تعتبر أحد أعمدة بناء الدولة الحديثة، ويعمل على تحديد وتقييم الأساليب المستخدمة من

---

(١) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. انظر :
www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/index.html.

(٢) يكفي لتأكيد ذلك، كما سيوثق لاحقاً في متن الدراسة، مراجعة التقارير الدولية المتتالية عن الفساد، حيث تحظى مصر بترتيب متأخر بصفة عامة.

قبل الأجهزة الحكومية الرقابية في الحد من الفساد الإداري في مصر ودول المقارنة: فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

٤- تحليل واقع الفساد الإداري في مصر وأسبابه ومظاهره وآثاره.

٥- رصد النتائج الحالية والمحتملة في المستقبل لدور الأجهزة الرقابية في الحد من الفساد الإداري.

٦- تقديم التوصيات التي يراها الباحث مناسبة لتدعيم دور الأجهزة الرقابية في تفعيل دورها الرقابي في الحد من الفساد الإداري، ووضع بدائل محددة لمكافحة الفساد الإداري.

الفرضية البحثية :

توجد علاقة موجبة وطردية بين إخفاق الأجهزة الرقابية في القيام بدورها المنوط بها وبين زيادة أشكال الفساد الإداري والسياسي والاقتصادي والأخلاقي وغياب الإرادة السياسية التي ترفض هذه الظاهرة ومكافحتها وتحجيمها في أضيق الحدود، لأسباب أهمها الانتفاع الشخصي من تلك الظاهرة(١).

أهمية الدراسة :

يمكن أن تظهر أهمية الدراسة من عدة نواحي :

١- تناولها موضوعاً من أخطر الموضوعات وأشدها حساسية وأكثرها أثراً على مصير المجتمع المصري وهو الفساد الإداري والأجهزة الحكومية الرقابية القائمة بالرقابة المالية والإدارية على أعمال الجهاز الإداري بالدولة.

٢- إن البداية الحقيقية في تطهير الأجهزة الإدارية نحو أداء أفضل هي دراسة دور الأجهزة الرقابية في الدولة لمحاربة والحد من الفساد الإداري وتقييم هذا الدور.

---

(١) د. أحمد دسوقي محمد إسماعيل: تحليل السياسات العامة المصرية لمكافحة الفساد الإداري، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٥٠٦ إبريل ٢٠١٢، ص١٢٥.

٣- توضيح الدور الهام الذي تلعبه الجهات الرقابية في الحد من الفساد الإداري بالنسبة للجانب الوقائي والذي يحول دون وقوع الجريمة من خلال الردع العام فضلاً عن الجانب القضائي والذي يتلخص في ضبط مرتكبي هذه الجرائم وتقديمهم للعدالة.

٤- قلة الدراسات العلمية التي تناولت ظاهرة الفساد الإداري ودور الأجهزة الرقابية في الحد منه.

٥- محاولة من الباحث المساهمة في حقل القانون العام بدراسة حديثة حول تحليل السياسات العامة المصرية لمكافحة الفساد الإداري : الواقع ــ الإشكاليات ــ البدائل" ودور الأجهزة الرقابية في الحد منه.

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على التكامل بين المنهج العلمي الموضوعي وهو المنهج الاستقرائي، والذي يتمثل في الدراسة النظرية التي تعتمد على المراجع من كُتب أو ندوات أو مؤتمرات أو مجلات دورية وغيرها، وبين الأساليب البحثية المتبعة، حيث تم في البداية تحديد المشكلة وهي ظاهرة الفساد المالي والإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومدى فاعلية الرقابة المالية والإدارية في الحد منها.

ثم دراسة دور الأجهزة الرقابية ومدى أخذها بالوسائل والأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري في مصر.

وتجارب دول المقارنة في الدراسة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وانتهاءاً بوضع بدائل وتوصيات محددة لنجاح الأجهزة الرقابية في مصر لمكافحة الفساد الإداري.

خطة الدراسة :

من أجل تسهيل دراستنا وإعدادها بشكل علمي كاف فضلنا أن نقسم خطة الدراسة إلى أبواب ثلاثة على النحو التالي:

الباب الأول : ظاهرة الفساد الإداري ومظاهرها.

الباب الثاني : الرقابة المالية والإدارية.

الباب الثالث : أهم التطبيقات في الرقابة المالية والإدارية ومكافحة الفساد.

الخاتمة .

والله نسأل التوفيق والرشاد ،،،

الباب الأول
الفساد الإداري والمالي